

المبسوط في فقه الإمامية

[11] عليه أيضا التضحية عنها وكذلك كفارة اليمين لا يلزمه عنها ، وتجب عليه زكاة فطرتها . فأما الكلام في وقت وجوب النفقة والسبب الذي به يجب فلا يخلو الزوجان من أربعة أحوال إما أن يكونا كبيرين ، أو الزوج كبيرا وهي صغيرة ، أو هي كبيرة و هو صغير ، أو يكونان صغيرين . فان كانا كبيرين كل واحد منهما يصلح للاستمتاع ، فالنفقة يجب في مقابلة التمكين من الاستمتاع لانه لو وجد العقد دون التمكين فلا نفقة ، ولو وجد التمكين وجبت وإن نشأت سقطت . والتمكين الذي يجب في مقابلته هو التمكين المستحق بالعقد المستند إليه ، ولا نقول به وبالعقد ، بل نقول بالتمكين المستند إلى العقد ، بدليل أنه لو وجد التمكين من غير عقد أو عن عقد فاسد لم يستحق شيئا ، وذلك التمكين هو التخلية التامة . والتمكين الكامل هو أن تمكنه من نفسها على الإطلاق من غير اعتراض عليه في موضع مثلها ونقلها إليه ، بدليل أن الرجل يزوج أمته ثم يرسلها إلى زوجها ليلا فأمسكها لخدمة نفسه نهارا لا نفقة لعدم التمكين الكامل ، وإننا وجد ما يجب به النفقة ، وجب تسليمها إليه في كل يوم في أوله . فان فعل فلا كلام ، وإن توانى ولم يدفع إليها حتى مضت مدة استقرت النفقة عليها وقال بعضهم تسقط بمضي الوقت ما لم يفرضها الحاكم ، فمتى فرضها استقرت . فأما إن لم تمكنه التمكين الكامل مثل أن قالت أسلم نفسي إليك في بيت أبي أو في بيت أمي أو في محلة دون محلة أو بلد دون بلد ، فلا نفقة لها ، لان التمكين الكامل ما وجد كما قلناه في الامة إذا أسلمت نفسها ليلا وانصرفت نهارا . هذا الكلام في التمكين التام والناقص ، فأما إن لم يوجد واحد منهما مثل أن عقد النكاح وتساكتا من غير مطالبة بتمكين ولا إنفاق ، فان النفقة لا تجب ولو بقيا سنين على هذه الصورة ، سواء كان كل واحد منهما على صفة متى طولب بما يجب من جهته بادر به ، أو لم يكن كذاك ، لان النفقة إنما يجب بوجود التمكين لا بإمكان التمكين .
